كتاب

قُطب الصناعة في اصول المنطق

تأليف الشيخ ناصيف

اليازجي عُفِي

عنهُ

طبع ثالثة في بيروت سنة ١٨٨٥

بسم الله العليّ العظيم

الحمد لله رب العالمين. مالك يوم الدين. الذي انطق الحكماء الأُوَل . بما يعصم الذهن عن الخطاءِ والزَلَل . حتى رشح الينا منهم قدر النَدَى . فنفعنا بهِ بعض الصدَى . واضاءت لنا نارهم فوجدنا على تلك النار هُدَى . اما بعدُ فيقول الفقير الى عفوهِ تعالى ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبنانيّ اني قد وضعت هذه الرسالة في اصول علم المنطق على سبيل الايجاز تسهيلاً لاحصائها . وتمهيدًا للتطرُّق الى اقصائها . وسميتها قُطْب الصناعة اذ كان مدار هذا العلم عليها . ومرجع شواردهِ اليها. وانا اسأل الله التوفيق. الى سواء الطريق. والتمس ممن يقف عليها من علماء هذا الفنّ ان يستر عيوبها بذيل فضلهِ. ويصلح ما فيها من الخطاءِ

كما يليق بمثلهِ . فان الكمال لله وحدهُ . ولا عصمة الاَّ عندهُ . وهو حسبنا ونعم الوكيل

مقدَّمة

في حقيقة المنطق وموضوعهِ

المنطق علمٌ يُعرَف بهِ صحيح الفكر وفاسدهُ . وموضوعهُ المعلومات التصوُّريَّة والتصديقية . وهو يبحث عن العوارض الذاتية اللاحقة لها . وينحصر في اربعة ابواب . اولها الكليات الخمس . والثاني القول الشارح . وهما من باب التصوُّر . والثالث القضيَّة . والرابع القياس . وهما من باب التصديق . وما سوى ذلك ملحقٌ بهِ لعلاقةٍ بينهما

قولهُ : يبحث عن العوارض الذاتية اي عن العوارض التي تلحق هذه المعلومات لذاتها كالكلّيّة والجزئيّة ونحوها . وهو يبحث عنها من حيث انها توصّل الى مجهولٍ تصوُّريٍ كالانسان المُتوصَّل اليهِ بالبحث عن المعلومَين التصوُّريين وهما الحيوان والناطق او الى مجهولٍ تصديقيٍ كثبوت زيدٍ المتوصَّل اليها بالبحث عن

المعلومَين التصديقيين وهما كونهُ كاتبًا وكون كل كاتبٍ قارئًا. وسيأتي الكلام على حقيقة التصوُّر والتصديق في الفصل التالي . وقولهُ وما سوى ذلك ملحقٌ بهِ يريد بما سوى ذلك احكام الالفاظ ودلالاتها ومعانيها ونحو ذلك فانها خارجةٌ عن هذا الفن وانما تُذكَر فيهِ لما بينها وبين اركانهِ من العلاقة المعنويّة

فصلٌ
في التصوُّر والتصديق

العلم إمَّا تصوُّرٌ وهو حصول صورة الشيء في الذهن من غير حكمٍ عليهِ كتصوُّر الحيوان غيرَ محكومٍ عليهِ بانهُ ناطقٌ او غير ناطقٍ . واما تصديقٌ وهو تصوُّرٌ مقترنٌ بالحكم ايجابًا او سلبًا كتصوُّر الانسان محكومًا عليهِ بانهُ حيوانٌ ناطقٌ وتصوُّر الفرس محكومًا عليهِ بانهُ حيوانٌ غير ناطقٍ

واعلم ان التصديق يصدر عنهُ تصديقٌ آخر يُقال لهُ الانتقال الفكريُّ . وهو توصُّل الذهن من

حكمٍ الى حكمٍ آخرِ ناتجٍ عنهُ كالتوصُّل من الحكم على الانسان بكونهِ حيوانًا ناطقًا الى الحكم بكونهِ قابلًا لصنعة الكتابة

قولهُ العلم اما تصوُّرٌ الى اخرهِ يريد بالعلم معناهُ المصدريَّ وهو الادراك العقليُّ . وقولهُ حصول صورة الشيء في الذهن الى اخرهِ اي حصولها مجرَّدةً عن الحكم باثبات شيءٍ لهُ او بنفيهِ عنهُ كتصور ذات الانسان فقط غير محكومٍ عليهِ باثبات صفةٍ لهُ ولا بنفي صفةٍ عنهُ . فان اقترن التصوُّر بهذا الحكم نحو زيدٌ كاتبٌ او ليس زيدٌ بكاتبٍ فذلك هو التصديق . وقولهُ يصدر عنهُ تصديقٌ اخر الى اخرهِ اي ان الحكم الاوَّل قد يستلزم حكمًا ثانيًا مرتَّبًا عليهِ كما اذا قيل كل انسانٍ ضاحكٌ فانهُ يستلزم كون زيدٍ ضاحكًا . وهذا هو المعروف بالنتيجة كما ستعرف

فصلٌ

في احكام الالفاظ ودلالاتها

اللفظ اما مفردٌ وهو ما لا يدلُّ جزءٌ منهُ على جزءٍ من معناهُ كالاسد. واما مركَّبٌ وهو ما كانت لهُ

هذه الدلالة كرامي الحجارة . والمفرد اما كليٌّ وهو ما يشترك بين كثيرين كالانسان . واما جزئيٌّ وهو ما يختصُّ بواحدٍ كزيد . والمركب اما تامٌّ وهو ما صحَّ السكوت عليهِ. وينقسم الى خَبَرٍ وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاتهِ نحو زيدٌ قائمٌ. وإنشاء وهو ما لا يحتملها نحو ليتك اميرٌ. واما ناقصٌ وهو ما افتقر الى ما تتمُّ فائدتهُ بهِ . وينقسم الى تقييديٍّ وهو ما كان الثاني فيهِ قيدًا للاوّل كالحيوان الناطق . وغير تقييديٍّ وهو ما ليس كذلك نحو جاء الذي

واعلم ان دلالة اللفظ ان كانت على تمام المعنى الذي وُضِع لهُ كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فهي المُطابَقة . او على جزء منهُ كدلالتهِ على الحيوان فقط فهي التضمُّن . او على خارجٍ عنهُ كدلالتهِ على الضاحك فهي الالتزام . والكليُّ ينحصر في الجنس والنوعِ والفصل والخاصّة والعَرَض العامّ . وسياتي

الكلام على كلٍّ من ذلك في بابهِ

قولهُ لا يدلُّ جزءُ منهُ الى اخرهِ اي لا تدلُّ حصَّةٌ من مجموعهِ على حصَّةٍ من معنى ذلك المجموع كالاسد فانهُ لا يدلُّ حرفٌ من حروفهِ على شيءٍ من معناهُ بخلاف رامي الحجارة فان كلَّ شطرٍ منهُ يدلُّ على شطرٍ من معناهُ . وقولهُ ما احتمل الصدق والكذب لذاتهِ اي ما احتملهما بالنظر الى نفسهِ من غير اعتبار قائلهِ ان كان ممَّن يُعرَف بالصدق او يُتهَم بالكذب . وقولهُ ما افتقر الى ما تمَّ فائدتهُ بهِ الى اخرهِ لان الحيوان الناطق ونحوهُ لا يفيد فائدةً تامَّة حتى يقال جاء الحيوان الناطق مثلاً . وكذا قولهُ جاء الذي فانهُ لا يفيد حتى يقال جاء الذي قام ابوهُ ونحو ذلك . وقولهُ على تمام المعنى الذي وضع لهُ اي على نفس ذلك المعنى بتمامهِ لا على جزءٍ منهُ كما في التضمن ولا على خارجٍ عنهُ كما في الالتزام

فصلٌ

في الجنس

الجنس كليٌّ يُقال على كثيرين مختلفين في الحقائق في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة . وينقسم الى

جنسٍ اعمّ وهو ما لا جنس فوقهُ كالجوهر بالنسبة الى الجسم وغيرهِ . والى جنسٍ اخصّ وهو ما لا جنس تحتهُ كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس ونحوهما. والى جنسٍ متوسط وهو ما كان نوعًا لما فوقهُ وجنسًا لما تحتهُ كالحيّ بالنسبة الى الجوهر والحيوان . وبهذا الاعتبار ينقسم الى بعيدٍ وقريبٍ . فالاوَّل ما توسَّط بينهُ وبين النوع جنسٌ آخر كالحيوان المتوسط بين الحيّ والانسان. والثاني ما لا يتوسط بينهُ وبين انواعهِ جنسٌ آخر كالحيوان بالنسبة الى الانسان

قولهُ في الحقائق متعلقٌ بمختلفين . وبقية الحروف الواقعة في عبارة التعريف متعلقة بفعل القول . اي يقال على كثيرين في جواب ما هو باعتبار الشركة . وذلك كالحيوان فانهُ يُطلَق على كثيرين مختلفين في الحقائق كالانسان والفرس والطائر وغير ذلك . وهو انما يُطلَق على هذه المذكورات باعتبار الشركة بينها في الحيوانية لان كل واحدٍ منها حيوانٌ . غير ان ذلك انما يكون بطريق الاجمال. فاذا قيل ما الانسان والفرس والطائر كان الحيوان جوابًا بخلاف ما اذا قيل ما الانسان او ما الفرس فانهُ

يقال في الجواب عن الانسان حيوانٌ ناطقٌ وعن الفرس حيوانٌ صاهلٌ . لان السؤال انما يكون عن تمام الحقيقة والحيوان وحده ليس تمام حقيقة الانسان والفرس . ولذلك وصف الشركة بالمحضة احترازًا عن استصحاب الخصوصية كما سياتي في بحث النوع . وقوله ما لا جنس فوقهُ كالجوهر لان للاجناس مراتب متفاوتة . واعلاها الجوهر فانهُ ينقسم الى جسمٍ وغير جسمٍ . والجسم ينقسم الى حيٍّ وغيرهِ . والحيُّ الى حسّاسٍ وغيرهِ . والحسّاس الى ناطقٍ وغيرهِ . والناطق الى زيدٍ وعمرٍ وغيرهما . وقولهُ ما كان نوعًا لما فوقهُ الى اخرهِ . لان الحيّ بالنسبة الى الجوهر يكون نوعًا لان الجوهر يشمل الحيّ وغيرهُ . وبالنسبة الى الحيوان يكون جنسًا لان الحيّ يشمل الحيوان والنبات

فصلٌ
في النوع

النوع كليٌّ يقال على كثيرين متفقين في الحقائق في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصيّة معًا . وهو اما حقيقيٌّ واما اضافيٌّ . فالاوّل ما كان نوعًا محضًا كالانسان . فان النوعية متمحضةٌ فيهِ اذ لا نوع تحتهُ

فلا تمسهُ الجنسيَّة . ويقال لهُ أخصُّ الانواع. والثاني ما كان نوعًا لما فوقهُ وجنسًا لما تحتهُ كالحيوان . فانهُ نوعٌ بالنسبة الى الحيّ وجنسٌ بالنسبة الى الانسان والفرس ونحوهما . ويقال لهُ النوع المتوسّط

قولهُ بحسب الشركة والخصوصية معًا اي يُقال ذلك باعتبار الشركة الواقعة بين مجموع الافراد المتعددة. وباعتبار الخصوصية المنظور بها الى كل فردٍ على حِدَتِهِ . فان الانسان يجاب بهِ عن سؤال القائل ما زيدٌ وبكرٌ وخالدٌ . وعن سؤال القائل ما زيدٌ فقط . فانهُ تمام الحقيقة لمجموع الافراد عمومًا ولكل فردٍ خصوصًا بخلاف الحيوان كما علمت في بحث الجنس . وقولهُ اما حقيقيٌّ واما اضافيٌّ اي اما باعتبارهِ في نفسهِ مطلقًا كالانسان فانهُ نوعٌ محضٌ لا ينفكُّ عن حكمهِ . واما بالنسبة الى غيرهِ كالحيوان فانهُ انما يكون نوعًا بالنسبة الى ما فوقهُ كالحيّ الذي يشمل الحيوان والنبات لا بالنظر الى نفسهِ فانهُ جنسٌ للانسان والفرس والاسد وغير ذلك . فتامل

فصلٌ

في الفصل

الفصل كليٌّ يقال على الشيء في جواب ايُّ شيءٍ هو في ذاتهِ. وهو امَّا قريبٌ واما بعيدٌ. فالاوَّل ما كان مميزًا للنوع عن كل ما يشاركهُ في الجنس كالناطق. فانهُ يميز الانسان عن كل ما يشاركهُ في الحيوانية. والثاني ما كان مميزًا لهُ عن بعض ما يشاركهُ فيهِ دون بعضٍ كالحسَّاس بالنسبة الى الانسان. فانهُ يميزهُ عن بعض ما يشاركهُ في جنس النامي كالنبات ولا يميزهُ عن البعض الاخر كالفَرَس

قولهُ في ذاتهِ قيدٌ احترز بهِ عن الخاصَّة لانها وان كانت تُقال على الشيء في جواب ايُّ شيءٍ هو لكن لا في ذاتهِ بل في عَرَضهِ. وقولهُ كالناطق يريد بهِ الناطق الواقع صفةً للحيوان فانهُ يفصلهُ عن الحيوان الصاهل والحيوان الناهج وغيرهما مما يشارك الانسان في الحيوانية دون النطق. ولذلك يسمونهُ فصلاً. وقولهُ كالحسَّاس يريد بهِ الواقع صفةً للحيّ فانهُ يفصلهُ عن النبات

واعلم ان الكليين لا بد ان يكون بينهما احدى هذه النِسَب . وهي التباين كما بين الانسان والفرس . والتساوي كما بين الانسان والكاتب والعموم والخصوص . اما مطلقاً كما بين الانسان والحيوان . فان الحيوان يعمّ كل فردٍ من الانسان . والانسان يخصّ بعض افراد الحيوان . واما من وجهٍ كما بين الحيوان والاسوَد . فان كلاً منهما يصدق على بعض افراد الآخر ولكن يصدق ايضاً على افرادٍ لا يصدق عليها الآخر . فيصدق الحيوان وحدهُ على الرجل الابيض والفرس الازرق ونحوهِ مما ليس باسوَد من انواع الحيوان . ويصدق الاسود وحدهُ على الحديد والفحم ونحوهِ مما ليس بحيوانٍ من انواع الاسود

قولهُ يُقال على ما تحت حقائق مختلفة اي يجوز اطلاقهُ على الذوات المختلفة الحقائق من انواعٍ شتّى كالماشي فانهُ يُطلَق على الانسان والفرس والبعير وغير ذلك من انواع الحيوان . وقد خرج بذلك النوع والفصل والخاصّة لان هذه المذكورات لا تقال

الاّ على حقيقةٍ واحدة . وبقي الجنس فاخرجهُ بقولهِ قولاً عرضيًا لان الجنس يقال قولاً ذاتيًا . وقولهُ بالنظر الى الماهية الى اخرهِ لان الفردية لا تنفكُّ عن حقيقة الثلثة لانها قوامٌ لها فلا توجد الاّ معها ولا تبقى بدونها بخلاف السواد للزنجيّ فانهُ لازمٌ لشخصهِ لا لماهيتهِ . والاّ لكان كل انسانٍ اسود . وقولهُ واما من وجهٍ عطفٌ على قولهِ اما مطلقًا . اي يكون العموم والخصوص بين الكليين اما مطلقًا اي من كل وجهٍ واما من وجهٍ دون اخر كما يظهر من فحوى عبارتهِ التالية

فصلٌ

في القول الشارح

القول الشارح هو ما يُقال على الشيء لافادة تصوُّرهِ . وهو اما ان يشرح الماهيّة بذاتها ويقال لهُ الحدُّ. واما ان يشرحها بوجهٍ يميزها عما سواها ويُقال لهُ الرسم . وكلٌّ منهما قد يكون تامًّا وقد يكون ناقصًا . اما الحدُّ فالتامُّ منهُ ما تركب من جنس الشيء وفصلهِ القريبين كالحيوان الناطق في تعريف الانسان . والناقص ما تركَّب من جنسهِ البعيد وفصلهِ القريب

كالجسم الناطق. واما الرسم فالتامُّ منهُ ما تركَّب من جنسهِ القريب وخاصتهِ كالحيوان الضاحك . والناقص ما تركَّب من الجنس البعيد والخاصَّة كالجسم الضاحك

واعلم ان المعرِّف لابد ان يكون جامعاً كل افراد المعرَّف ومانعاً دخول غيرها فيهِ. فان كان لا يصدق على جميعها او كان يصدق على غيرها ايضاً فهو باطلٌ لا يُعوَّلُ عليهِ عند المحققين

قولهُ لافادة تصورهِ اي لافادة ادراكهِ البسيط كما عرفت معنى التصوُّر . والماهيَّة نسبةٌ الى قولك ما هو كالكميَّة والكيفية المنسوبتين الى كم وكيف . والمراد بها حقيقة المسئول عنهُ كما اذا قيل ما هو الانسان فيقال حيوانٌ ناطق . وهذا معنى قولهُ كالحيوان الناطق في تعريف الانسان. اي كما اذا قيل الانسان حيوانٌ ناطق. والحيوان هو الجنس القريب للانسان اذ ليس بينهما جنسٌ اخر بخلاف الجسم فان بينهُ وبين الانسان الحيّ ثم الحيوان . ويقال للاوَّل الحدُّ التامُّ لذكر الذاتيات فيهِ بتمامها بخلاف الثاني فانهُ يقال لهُ الناقص لحذف بعض الذاتيات فيهِ.

وكذلك القول في الرسم وهو ظاهرٌ . وقولهُ اعلم ان المعرّف الى اخرهِ يريد بالمعرِّف القول الشارح لان معرفتهُ تكون سبباً لمعرفة الشيء الذي يراد تعريفهُ . وقولهُ جامعاً كل افراد المعرّف الى اخرهِ اي انهُ يُطلق على كل فردٍ من افراد الانسان ولا يطلق على شيءٍ من بقية افراد الحيوان كالفرس والغراب ونحوهما . وقولهُ فان كان لا يصدق على جميعها الى اخرهِ اي ان كان المعرّف لا يصدق على جميع افراد المعرّف كما اذا عُرِّف الانسان بالحيوان الحبَشيّ او كان يصدق على غيرها ايضاً كما اذا عُرّف بالحيوان فقط فهو باطلٌ لان الأوّل غير جامعٍ والثاني غير مانعٍ . وانما قال عند المحققين لان من المنطقيين من اجاز مثل هذا وهو غير سديدٍ

فصلٌ

في حقيقة القضيّة وبيانها

القضيّة قولٌ خَبَريٌّ . وهي تنقسم باعتبار تركيبها الى حمليةٍ وهي ماكانت قضيةً واحدةً نحو زيدٌ كاتبٌ . وشرطيّةٍ وهي ما تركبت من قضيتين نحو ان كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ . ويُسمّى الطرَف الأوّل

من الحملية موضوعًا والثاني محمولاً . والطرَف الاوَّل من الشرطيَّة مقدَّمًا والثاني تاليًا

لما فرغ من بحث اللفظ المفرد شرع في بحث المركب فقال ان القضية قولٌ خبريٌّ اي قولٌ محتمل الصدق والكذب كما مرّ في بحث احكام الالفاظ في اوائل الرسالة . وانما عبَّر عنهُ بالقول الخبري طلبًا للاختصار وفرارًا من التكرار. والمراد بالطرف الاوَّل من القضية الحملية هو المُخبَر عنهُ كزيد في المثال. وبالطرف الثاني المخبر بهِ ككاتب . والطرف الاوَّل من الشرطية هو جملة الشرط . والثاني جملة الجواب كما يظهر بالتأَمل

فصلٌ

في القضية الحملية واحكامها

اذا كان موضوع الحمليَّة جزئيًّا كما في نحو زيدٌ كاتبٌ قيل لها الشخصيَّة. وان كان كليًّا فان نُصَّ على كميَّتهِ قيل لها المحصورة . فان كان النصُّ على جميع افرادهِ نحو كل انسانٍ حيوانٌ فهي المحصورة الكليَّة . او على بعضها نحو بعض الحيوان انسانٌ فهي المحصورة

الجزئيّة. ويُقال لما دلّ فيها على الشمول او التبعيض سُورٌ. ولذلك يُقال لها المسوَّرة ايضاً. فان خَلَت من السور نحو الانسان حيوانٌ قيل لها المهمَلة

واعلم ان النسبة بين الموضوع والمحمول لا بدَّ لها من رابطةٍ تدلُّ عليها مذكورةً نحو زيدٌ هو كاتبٌ. او مقدَّرةً كما مرَّ من الامثلة

قوله فان نُصَّ على كمّيتهِ الى اخرهِ اي فان ذُكِر مقدار كميتهِ كما اذا قيل كل انسانٍ حيوانٌ وبعض الحيوان انسانٌ فالقضية محصورةٌ لحصر افراد موضوعها عموماً او خصوصاً. واحترز بقولهِ نُصَّ عما يتناول بالتضمن كما في نحو قولك الانسان حيوانٌ فان اللام الجنسية تستغرق افراد الجنس ولكن تضمُّناً في المعنى لا نصّاً في اللفظ. وهو اعتبارٌ لطيف. وقوله يقال لما دلَّ على الشمول الى اخرهِ يريد بما دلَّ على ذلك لفظ كُل او بعض ونحوهما. وانما يُقال له سورٌ لانهُ يحصر الافراد ويحيط بها كما يحصر السور البلد ويحيط بهِ. وقوله النسبة بين الموضوع والمحمول اي النسبة الاسنادية. والمراد بالرابطة ما يربط بين المسنَد والمُسنَد اليهِ. وهو قد يكون في قالب الاسم كما في نحو زيدٌ هو الامير. وقد يكون في قالب الكلمة اي الفعل في نحو

زيدٌ كان اميرًا . وقولهُ كما مرّ من الامثلة اي كما مرّ من قولهِ كل انسانٍ حيوانٌ وما يليهِ

فصلٌ

في القضية الشرطية واحكامها

القضيَّة الشرطيَّة إمَّا متَّصلة وهي ما حُكِم فيها باستصحاب احدَى القضيتين الاخرى لزومًا . وهي اما ان يكون المقدَّم فيها علةً للتالي نحو ان كانت الشمس طالعةً فالنهارُ موجودٌ . او بعكس ذلك نحو ان كان النهار موجودًا فالشمس طالعةٌ. ويُقال لها اللزومية. او باستصحابها لها اتّفاقًا نحو ان كان الانسان ناطقًا فالفرس صاهلٌ . ويُقال لها الاتفاقية . واما منفصلة وهي ما حُكِم فيها بالتنافي بين نسبتين. وذلك قد يكون في الصدق فقط نحو هذا الشخص اما رجلٌ واما فرسٌ. فانهما لا يصدقان وقد يكذبان لانهُ يمكن ان يكون بعيرًا. ويُقال لها مانعة الجمع. وقد يكون في

الكذب فقط نحو زيدٌ اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق . فان كونهُ في البحر وانتفاء غرقهِ يصدقان ولا يكذبان . والاَّ لزِمَ ان يغرق في البر . ويقال لها مانعة الخلوّ . وقد يكون في الصدق والكذب جميعاً نحو العدد إمَّا زوجٌ وإمَّا فردٌ . فانهما لا يصدقان ولا يكذبان كلاهما فهي مانعة الجمع والخلوّ معاً . ويُقال لها الحقيقيَّة

واعلم ان الشرطيَّة كالحمليَّة في كميَّة حكمها . فتكون جزئيَّةً اذا كان الحكم فيها بالنظر الى بعض الازمنة والاحوال نحو قد يكون ان الشخص اذا كان حيوانًا كان انسانًا . وتكون كليَّةً اذا كان بالنظر الى جميع الازمنة والاحوال نحو كُلَّما كان هذا انسانًا فهو حيوانٌ . وعلى هذا فتكون مسوَّرةً كما ترى ومهملةً كما رايت . وكل واحدةٍ من الحمليَّة والشرطيَّة تكون موجبةً كما مرَّ وسالبةً نحو ما زيدٌ بكاتبٍ . وليس كُلَّما

كان الانسان قارئًا كان كاتبًا . وقس على كلٍّ ذلك

قولهُ استصحاب احدى القضيتين للاخرى يشمل ما كان المقدَّم فيهِ مستصحبًا للتالي نحو ان كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ . وما كان التالي فيهِ مستصحبًا للمقدَّم نحو ان كان النهار موجودًا فالشمس طالعةٌ . وقولهُ لزومًا لان كل واحدٍ منهما يستلزم صاحبهُ بالضرورة لما بينهما من العلاقة المقتضية اللزوم . بخلاف الاتفاقية كما في قولهِ اذا كان الانسان ناطقًا فالفرس صاهلٌ لان الحكم فيهما بمجرَّد الاتفاق بين ناطقية الانسان وصاهلية الفرس لانهما مخلوقان كذلك لا لان بينهما اقتضاءً جامعًا . وقولهُ وذلك قد يكون في الصدق الى اخرهِ اشارةٌ الى التنافي بين النسبتين بحيث لا تصدقان جميعًا كما في مانعة الجمع . ولا تكذبان جميعًا كما في مانعة الخلوّ . ولا تصدقان جميعًا ولا تكذبان جميعًا كما في مانعة الجمع والخلوّ . وقولهُ يُقال لها الحقيقية اي ويقال ذلك لمانعة الجمع والخلوّ لان التنافي بين جزءيها اشدُّ من التنافي بين جزءي صاحبتيها لانهُ في الصدق والكذب معًا فهي حقيقية الانفصال . وقولهُ في كمية حكمها اي في مقدار تناول الحكم الذي يُحكَم بهِ فيها لانهُ يكون تارةً جزئيًّا كما في قولهِ قد يكون ان الشخص اذا كان حيوانًا كان انسانًا . فانهُ حكمٌ جزءيٌ يقع في بعض الازمنة والاحوال لا دائمًا في كل زمانٍ وحالٍ . وتارةً

كليًّا كما في قولهِ كلما كان هذا انسانًا فهو حيوانٌ . فانهُ حكمٌ كليٌّ مطلقٌ في جميع الازمنة والاحوال . وقولهُ وعلى هذا الى اخرهِ اي وعلى هذا الاسلوب تكون القضية مسوَّرة كما ترى من قولهِ كلما كان هذا انسانًا . ومهملةً كما رايت من قولهِ قد يكون ان الشخص اذا كان حيوانًا

فصلٌ
في احكام أُخر للقضايا

القضيَّة اما صادقةٌ واما كاذبة. وهي بهذا الاعتبار اما ضَرُوريَّةٌ وهي ما لا يمكن كذبها نحو الانسان حيوانٌ . واما ممتنعة وهي ما لا يمكن صدقها كما اذا قيل الانسان حجرٌ . واما ممكنة وهي ما يمكن صدقها وكذبها نحو الانسان كاتبٌ . وعلى كل حالٍ تكون اما بسيطةً وهي ما اشتملت على موضوعٍ ومحمولٍ فقط كما مرَّ . واما مؤَلَّفةً وهي ما اشتملت على قضيتين نحو الانسان ناطقٌ والفرس صاهلٌ . وعلى كل حالٍ تكون اما مُحصَّلةً وهي ما كان الحكم فيها بامرٍ وجوديٍّ

على مثلهِ نحو الحيوان جسمٌ. واما معدولةً وهي ما كان احد طرَفيها عَدَميًّا نحو الغير الحي جمادٌ والجماد غير عاقلٍ. او كلاهما نحو الغير الحي غير عاقلٍ. وعلى كل حالٍ تكون اما موجهةً وهي ما يُذكَر فيها ضرورة الحكم نحو الانسان حيوانٌ بالضرورة. او امكانهُ نحو يمكن ان يكون الانسان كاتبًا. او امتناعهُ نحو يمتنع ان يكون الانسان طائرًا. واِمَّا مطلقةً وهي ما لا يُذكَر فيها احدى هذه الجهات نحو الانسان حيوانٌ

واعلم ان حكم المعدولة ان تكون اداة السلب جزءًا من احد طرفيها كما رايت. فان لم تكن كذلك نحو ما زيدٌ بكاتبٍ وعمرٌو ليس بشاعرٍ فهي السالبة

قوله وعلى كل حالٍ تكون اما بسيطة الى اخرهِ اي كانت صادقةً او كاذبةً. وضرورية او ممتنعة او ممكنة. وقوله وعلى كل حالٍ تكون اما محصلة الى اخرهِ اي كانت بسيطةً او مؤلفة. وقوله وعلى كل حالٍ تكون اما موجهة الى اخرهِ اي كانت محصلة او معدولة. ولا يخفى ان كل قسمٍ من الثلثة قد دخل فيهِ

افتراض ما قبلهُ . فيجتمع افتراض الصادقة والكاذبة والضرورية والممتنعة والممكنة في البسيطة والمولفة . ويجتمع افتراض مجموعهنَّ في المحصلة والمعدولة . ويجتمع افتراض الجمع في الموجَّهة والمطلقة . بناء على ان كل واحدةٍ من البسيطة والمؤَلفة تحتمل ان تكون صادقة او ممتنعة او ممكنة . وكل واحدةٍ من المحصلة والمعدولة تحتمل ان تكون بسيطة او مؤَلفة على كل حالٍ من احوالها . وهكذا البواقي . واما قولهُ بامرٍ وجوديّ على مثلهِ فالمراد بهِ ان يكون الحكم على امرٍ وجوديٍّ ايضاً كالحيوان المحكوم بهِ على الانسان . واما معنى قولهِ عدميًّا فهو بالنظر الى نفي الحيوة عن الغير الحيّ والنفي عدمٌ لا الى الموضوع الذي ليس لهُ حياة كالحجر فانهُ وجوديٌّ لان ذلك في قوة قولك ان الشيء الذي لا حيوة لهُ جمادٌ . والاَّ لم يتأَتَّ الاخبار عنهُ . وقولهُ تكون اداة السلب جزءًا من احد طرفيها لان الغير الحيّ قد تركبت فيهِ غير مع الحي حتى صارا كلاهما واحدًا . فهما بمثابة قولك الجماد بخلاف ما زيد بكاتبٍ وعمرٌو ليس بشاعرٍ فان اداة السلب لست فيها جزءًا من احد الطرفين بل هي شيءٌ خارجيٌّ قد دخل على ما دخل عليهِ لرفع النسبة

———

فصلٌ

في تناقض القضايا وعكسها

من احكام القضايا التناقض والعكس . اما التناقض فهو اختلاف القضيّتين في الايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاتهِ ان تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة نحو زيدٌ كاتبٌ وزيدٌ ليس بكاتبٍ . ولهُ شرائط شتّى قد حصرها المتاخرون في وحدة الموضوع والمحمول كما رايت. واما العكس فينقسم الى المستوي والمتقابل . اما المستوي فهو جعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعًا مع بقاء كلٍّ من الصدق والايجاب والسلب على حالهِ . وهو يجري في الكليّة الموجبة نحو كل انسانٍ حيوانٌ. فتنعكس جزئيّةً موجبة بقولك بعض الحيوان انسانٌ. وفي الكليّة السالبة نحو لا شيء من الانسان بحجرٍ . فتنعكس كنفسها بقولك لا شيء من الحجر بانسانٍ . وفي الجزئيّة الموجبة نحو بعض الانسان حيوانٌ. فتنعكس كذلك بقولك بعض

الحيوان انسانٌ. واما المتقابل فهو جعل نقيض الجزء الثاني من القضية اولاً ونقيض الجزء الاول منها ثانياً مع بقاء كلٍ من الصدق والايجاب والسلب على حالهِ ولذاك يُقال لهُ عكس النقيض نحو كل انسانٍ حيوانٌ. فتنعكس بقولك كل ما ليس بحيوانٍ ليس بانسانٍ. وقد يكون بجعل نقيض الجزء الثاني من القضيّة اولاً وجعل عين الجزء الاول منها ثانياً مع تبديل السلب والايجاب وبقاء الصدق على حالهِ. فتنعكس القضيّة المذكورة بقولك لا شيء مما ليس بحيوانٍ انسانٌ. ويسمّى الاول عكس النقيض الموافق والثاني عكس النقيض المخالف

قولهُ بحيث يقتضي اي ذلك الاختلاف. وقولهُ لذاتهِ اي بغير واسطةٍ كما اذا قيل زيدٌ انسانٌ وزيدٌ ليس بناطقٍ. فان العلم بان الناطق هو الانسان قد صار واسطةً لاقتضاء الصدق والكذب فلا يُسمّى تناقضاً. وقولهُ وحدة الموضوع والمحمول اي كون موضوع القضيتين واحداً ومحمولهما واحداً كما في قولهِ زيدٌ كاتبٌ وزيدٌ ليس بكاتبٍ. فان الموضوع فيهما زيد والمحمول

كاتب . فلو اختلفا نحو زيدٌ كاتبٌ وعمرٌو ليس بكاتبٍ او زيدٌ كاتبٌ وزيدٌ ليس بشاعرٍ لم يكن بينهما تناقضٌ لجواز صدقهما او كذبهما معًا

واما الشرائط الاخرى التي اشار اليها فهي وحدة الشرط والكل والجزء والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل . فلا تناقض اذا اختلف الشرط بينهما كقولك الغناء مطربٌ اي اذا كان حسنًا والغناء ليس بمطربٍ اي اذا كان قبيحًا . او الكل والجزء كقولك الزنجيُّ اسود اي بعضهُ والزنجيُّ ليس باسود اي كلهُ . او الزمان كقولك زيدٌ نائمٌ اي ليلاً وزيدٌ ليس بنائمٍ اي نهارًا . او المكان كقولك زيدٌ واقفٌ اي على الارض وزيدٌ ليس بواقفٍ اي على الحائط . او الاضافة كقولك زيدٌ سيدٌ اي لعبدهِ وزيدٌ ليس بسيدٍ اي للآخرين . او القوة والفعل كقولك الخمر في الباطية مسكرٌ اي بالقوة وليس بمسكرٍ اي بالفعل . نصَّ على ذلك القدماء . وردَّها المتأخرون الى وحدة الموضوع والمحمول فقط لان وحدة الشرط والكل والجزء تندرج في وحدة الموضوع والبواقي في وحدة المحمول . وفي ذلك تفصيلٌ لا موضع هنا لاستيفائهِ . وحصرها الشيخ الفارابيُّ في وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردًا على النسبة التي ورد عليها الايجاب . فايُّ شرطٍ اختلف أدَّى الى اختلاف النسبة بالضرورة . وقولهُ فتنعكس كنفسها اي تنعكس كليةً سالبة ايضًا كما ترى في قولهِ لا

شيءٍ من الحجر بانسانٍ . وقوله فتنعكس كذلك اي كنفسها على ما مرَّ في الكلية السالبة. وقوله جعل نقيض الجزء الثاني الى اخرهِ اي هو ان يُجعَل نقيض الثاني اولاً ونقيض الاوَّل ثانيًا كما في قولهِ كل انسانٍ حيوانٌ . فان الجزء الثاني منهُ حيوانٌ . ونقيضهُ ما ليس بحيوانٍ . والجزء الاوَّل انسانٌ ونقيضهُ ما ليس بانسانٍ . فلما جُعِل الثاني اولاً والاوَّل ثانيًا صارت القضية كل ما ليس بحيوانٍ ليس بانسانٍ . وقوله وجعل عين الجزء الاوَّل منها ثانيًا الى آخرهِ اي بخلاف ما مرَّ من عكس النقيض الموافق فانهُ يؤخَذ فيهِ نقيض الجزءين جميعًا ولذلك يلزم في المخالف تبديل الايجاب والسلب بمعنى انهُ ان كان الاصل موجبًا كان العكس سالبًا وبالعكس حتى يكون ذلك بمثابة ما اذا ذُكِر النقيضان. وهو طريقٌ آخر لعكس النقيض. وفي كل ذلك تفصيل لا موضع لذكرهِ في هذه الرسالة

فصلٌ

في حقيقة القياس واجزائهِ

القياس قولٌ مؤلفٌ من اقوالٍ متى سلِّمت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر . نحو كل جسمٍ مركَّبٌ . وكل

مركَّبٍ حادثٌ . فكل جسمٍ حادثٌ. وتُسمّى القضية الاخيرة نتيجةً . وموضوعها حدًّا اصغر . ومحمولها حدًّا اكبر. والمكرّر في القضيّتين الأُولَيَين حدًّا اوسط . والقضيّة المشتملة على الحدّ الاكبر مقدّمةً كُبرَى. والمشتملة على الحدّ الاصغر مقدّمةً صُغرَى . واقتران الصُغرَى بالكُبرَى ضربًا . ونسبة الحدّ الاوسط الى الاصغر والاكبر شكلًا. واشكال القياس اربعةٌ . فان كان الحدُّ الاوسط محمولًا في الصُغرَى موضوعًا في الكبرى كما في المثال فهو الشكل الاول . وان كان محمولًا فيهما نحو كل انسانٍ حيوانٌ ولا شيءَ من الجماد بحيوانٍ فلا شيءَ من الانسان بجمادٍ فهو الثاني . وان كان موضوعًا فيهما نحو كل انسانٍ حيوانٌ وكل انسانٍ ناطقٌ فبعض الحيوان ناطقٌ فهو الثالث. وان كان موضوعًا في الصغرى محمولًا في الكبرى نحو كل انسانٍ حيوانٌ وكل ناطقٍ انسانٌ فبعض

الحيوان ناطقٌ فهو الرابع . ولكلِ شكلٍ شروطٌ وضروبٌ لا موضع لاستيفائها في هذا المُختَصَر

واعلم ان النتيجة قبل تركيب القياس لها واقامة الدليل عليها تُسمّى مطلوبًا . وهي المعبّر عنها بالانتقال الفكريّ . والمُوصِل اليها يُسمّى حُجّةً . وهو المعبّر عنهُ بالقياس

قولهُ متى سُلِّمت يشمل الاقوال الصادقة كما رايت . والكاذبة كما اذا قيل كل انسانٍ حجرٌ وكل حجرٍ جمادٌ فانهُ لو سُلِّم لزم عنهُ ان كل انسانٍ جمادٌ . وهذا اللازم هو المراد بالقول الاخر الذي ذكرهُ . واحترز بقولهِ لذاتها عما يلزم بواسطة غيرها كقولك الدُرّة في السَّفَط والسَّفَط في البيت فانهُ يلزم عنهُ ان الدرّة في البيت ولكن لا لذات المقدمتين المذكورتين بل بواسطة مقدمةٍ مضمرة وهي ان كل ما كان في الشيء الذي هو في شيءٍ آخَر يكون في ذلك الشيء الآخر . واما شروط اشكال القياس فيُشترَط لانتاج الشكل الاول ان تكون مقدمتهُ الصغرى موجبة والكبرى كلّية . ولانتاج الثاني اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب وكلية الكبرى . وللثالث كلّية احدى المقدمتين وايجاب الصغرى منهما . وللرابع ايجاب المقدمتين مع كلّية الصغرى او

اختلافهما في الايجاب والسلب مع كلية احداهما كما رايت في الامثلة . ويتفرّع على ذلك ضروبٌ شتّى لا موضع لذكرها هنا . وقولهُ قبل تركيب القياس الى اخرهِ اي اننا اذا كنا نريد ان نثبت ان علم المنطق نافعٌ فلا يخفى ان الذي نريد اثباتهُ هو المطلوب . فاذا قلنا كل علمٍ نافعٌ والمنطق علمٌ فالمنطق نافعٌ صار ذلك المطلوب نتيجةً لانهُ قد نتج من الكلام الذي قبلهُ . وقولهُ المعبر عنها الى اخرهِ لان الفكر ينتقل فيها من الحكم بامرٍ الى الحكم بامرٍ آخر كما انتقل من الحكم بعموم منفعة العلم وكون المنطق احد العلوم الى الحكم بان المنطق نافعٌ . والمراد بالموصِل اليها هو المقدمات لان الذهن يتوصّل بها الى النتيجة . ويُسمّى هذا الموصِل حجّةً للتمسك بهِ في اثبات الحكم الذي يراد اثباتهُ كما هو شان الحجج الجدليّة

واعلم ان قولهُ فكل جسم حادثٌ هو النتيجة . والجسم المذكور فيهِ هو الحدُّ الاصغر . والحادث هو الحدُّ الاكبر . والمركب المذكور في المقدمتين هو الحدُّ الاوسط . وقولهُ وكل مركبٍ حادث هو المقدمة الكبرى . وقولهُ وكل جسمٍ مركبٌ هو المقدمة الصغرى . ونسبة المركب الى الجسم والحادث هي الشكل . واقتران قولهِ كل جسمٍ مركّبٌ بقولهِ وكل مركبٍ حادثٌ هو الضرب

واعلم ايضًا ان نسبة الحدّ الاوسط الى صاحبيهِ انما هي بحسب

حملهِ عليهما او وضعهِ لهما او حملهِ على احدهما ووضعهِ للاخر . وبهذا تنعقد الاشكال . واقتران الصغرى بالكبرى انما هو بحسب ايجابهما وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما وبهذا تنعقد ضروب الاشكال

فصلٌ

في اقسام القياس

القياس اما اقترانيٌّ وهوَ ما لم تُذكَر فيهِ النتيجة ولا نقيضها بالفعل . نحو كل انسانٍ حيوانٌ وكل حيوانٍ جسمٌ . فانهُ يُنتج كلُّ انسانٍ جسمٌ . وهذه النتيجة غير مذكورةٍ فيهِ بالفعل بل مأخوذةٌ بالقوَّة كما ترى . واما استثنائيٌّ وهو ما ذُكرت فيهِ النتيجة بالفعل نحو لو كانت الشمس طالعةً لكان النهار موجودًا لكنَّ الشمسَ طالعةٌ فالنهار موجودٌ . او نقيضها نحو ان كانت الشمس طالعةً فالنهار موجودٌ لكن ليس النهار موجودًا فليست الشمس طالعةً .

فان النتيجة مذكورةٌ صريحًا في الاول ونقيضها مذكورٌ في الثاني كما رايت

واعلم ان القسم الاول يُقال لهُ الاقترانيُّ لاقتران الحدود فيهِ. والثاني يقال لهُ الاستثنائيُّ لاشتمالهِ على اداة الاستثناء في اصطلاح المنطقيين التي هي اداة الاستدراك في اصطلاح النحاة .

قولهُ غير مذكورةٍ فيهِ بالفعل الى اخرهِ اي غير مصرَّحٍ بها في القياس بهيئتها وتركيبها لان المذكور فيهِ انما هو مادَّتها متفرّقةً في المقدَّمتين كما ترى فهي مأخوذة بالتحري. بخلاف قوله لو كانت الشمس طالعةً لكان النهار موجودًا الى اخرهِ لان النتيجة مذكورةٌ فيهِ صريحًا بمادَّتها وهيئتها كما رايت . وقولهُ لاقتران الحدود فيهِ اي لاقتران الانسان والحيوان والجسم كما في المثال

فصلٌ

في مُلحقات القياس

مُلحَقات القياس اربعةٌ . اولها القياس المركَّب .

وهو ما تألّف من مقدّماتٍ يُنتج بعضها نتيجةً يلزم منها
مع مقدّمةٍ اخرى نتيجةٌ اخرى. نحو كل كاتبٍ انسانٌ
وكل انسانٍ حيوانٌ فكل كاتبٍ حيوانٌ. وكل حيوانٍ
جسمٌ فكل كاتبٍ جسمٌ. والثاني قياس الخَلْف. وهو
ما يراد فيهِ اثبات المطلوب بابطال نقيضهِ كما اذا قيل
كل انسانٍ حيوانٌ ولا شيءَ من الحجر بحيوانٍ فلا شيءَ
من الانسان بحجرٍ. فنقول لو لم يصدق لا شيءَ من
الانسان بحجرٍ لَصَدَق بعض الانسان حجرٌ. ولو
صدق هذا لما صدق كل انسانٍ حيوانٌ. ولكن قد
صدق كل انسانٍ حيوانٌ فصدق لا شيءَ من الانسان
بحجرٍ. والثالث قياس الاستقراء. وهو اثبات الحكم
الكليّ بواسطة ثبوتهِ في اكثر الافراد نحو كل ذي
ظِلفٍ لهُ قرنٌ والوَعِلُ ذو ظِلفٍ فلهُ قرنٌ. وهو
لا يفيد اليقين لانثلام ذلك في بعض الافراد. والرابع
قياس التمثيل. وهو اثبات حكمٍ قد وُجِد في جزئيٍّ

لجزئيٍّ آخر لاشتراكهما في معنًى جامعٍ بينهما كقولك العَالَم مؤلَّفٌ فهو مُحدَثٌ كالمدينة

قوله فلو لم يصدق الى اخره اي لو لم تصدق هذه القضيّة السالبة الحجريّة عن جميع افراد الانسان لصدقت القضيّة الاخرى الموجبة الحجريّة لبعض الانسان . ولو صدق الحكم بالحجرية لبعض الانسان لم يصدق الحكم على كل انسانٍ بانهُ حيوانٌ . وقولهُ ولكن قد صدق الى اخره اي انهُ قد صدق في الواقع ان كل انسانٍ حيوانٌ فصدق ان لاشيء من الانسان بحجرٍ . وعلى هذا فقد ثبتت النتيجة المتضمّنة الحكم بنفي الحجرية عن جميع الانسان . وكان اثباتها بابطال نقيضها المتضمن الحكم باثبات الحجرية لبعض الانسان كما رايت . والمراد بالاستقراء التتبُّع . وقولهُ وُجد في جزئيٍّ اي في فردٍ من افراد الجنس . والمعنى الجامع في المثال هو التأليف الذي يشترك فيهِ العالَم والمدينة لان كل واحدٍ منهما مؤلَّفٌ من اجزاء

فصلٌ

في انواع القياس

القياس خمسة انواعٍ . احدها القياس البُرهانيُّ .

وهو ما رُكِّب من مقدّماتٍ يقينيّة نحو زيدٌ انسانٌ فهو قابل العلم . والثاني الجَدَليّ . وهو ما رُكِّب من مقدّماتٍ مشهورة نحو العلم نافعٌ فهو مطلوبٌ . والثالث الخَطابيّ . وهو ما رُكِّب من مقدّماتٍ مقبولة يُراد بها ترغيب السامع او ترهيبهُ نحو الصدق امانةٌ فهو يسرّ الله . والسكر معصيةٌ فهو مهلكٌ . والرابع الشِعريّ . وهو ما رُكِّبَ من مقدّماتٍ مُخيِّلةٍ اذا تصوّرتها النفس انبسطت او انقبضت نحو الخمر قرمزيّة ساطعة فهي تُبهج النظر . او هي مرّةٌ مُهوِّعةٌ فهي تزعج النفس . والخامس المُغالَطيّ . وهو ما رُكِّبَ من مقدّماتٍ كاذبة شبيهة بالصادقة كقولك عن الفرس المصوَّر على حائطٍ هذا فرسٌ فهو صاهلٌ . والعمدة من هذه كلها على البرهاني وهو المطلوب منها

المقدّمات المشهورة هي التي يسلّم بها الخصم ولا يَسَعهُ انكارها لشهرتها بين الجمهور . فيُبنَى الكلام على ذلك لابطال رأيهِ . والمقبولة هي التي تُؤخَذ عن ثِقةٍ تُعتمَد صحّة كلامهِ . والمخيِّلة هي التي

تؤثر في النفس قبضًا او بسطًا صادقة كانت او كاذبة. والمغالطية هي ما كانت فاسدة الصورة او المادّة . وفي كل ما ذُكر كلامٌ لا تحتمله هذه الرسالة المختصرة

خاتمة

في بعض اصطلاحاتٍ للمنطقيّين

من اصطلاحات المنطقيّين ما رأَيت كالشكل والضرب وغيرها . ومنها انهم يعبّرون بالكلِمة عن الفعل. وبالأَداة عن الحرف. وبالكيفية عن الايجاب والسلب. وبالكميّة عن الكليّة والجزئيّة. وبالجهة عن الضرورة والامكان والامتناع. وبالشرف عن الايجاب والكليّة. وبالخسّة عن السلب والجزئيّة . وهي اكثرها دورًا في كُتُب القوم فاحتفظ بها والله الموفق الى الصواب .

انتهى

قال مؤلّفهُ الفقير هذا ما اردت تعليقهُ من اصول هذا الفنّ مقتصرًا فيهِ على جُلّ المهمّات. تقريبًا لمأخذهِ وتسهيلًا لمسلكهِ وفرارًا من تشويش اذهان الطلَبة بكثرة المسائل والفروع. والمأمول ممن يقف عليهِ من ارباب هذا الفن ان يعاملهُ بالحلم والتلطف . ويصلح ما بهِ من الاخلال والتعسّف . وكان الفراغ

من تبييضهِ في شهر حزيران سنة

الف وثماني مائة

وستٍّ وخمسين

للمسيح

التذكرة

في اصول المنطق

بسم الله الفتّاح

الحمد لله الذي لا اله غيرهُ. ولا يُرجَى الاَّ خيرهُ. اما بعدُ فيقول العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبنانيُّ انني بعد ان فرغت من الرسالة التي دعوتها قطب الصناعة في اصُول المنطق رايت ان استخلص منها الاركان في هذه الابيات التي دعوتها بالتذكرة لعلي ان النظم اقرب حفظاً واكثر رسوخاً في الاذهان وانا اسأَل الله ان ينفع بها مطالعيها . والتمس من أُولي الالبّاب ان يصلحوا ما يجدونهُ من الاخلال فيها . ولهم المنَّة والثواب . من لدن الكريم الوهّاب

مقدّمة

حمدًا لمن انطقَ اهل المَنطقِ   بما يصونُ ذهنهم عن قَلَقِ
وبعدُ إنَّ هذه المُختَصَرَه   أُرجوزةٌ سمّيتُها بالتذكره
تُذكِّرُ الدارسَ ماضي الدرسِ   كافلةً بحفظهِ في النفسِ
وأسألُ اللهَ نجاحَ العملِ   والقارئَ اللبيبَ سدَّ الخَلَلِ

حقيقة المنطق

المنطقُ العلمُ الذي تعتصمُ
بهِ العقولُ عن خطاهُ يَصِمُ (١)
يَبحثُ عن أعراضِ ذاتٍ تختلف
لذي تَصَوُّرٍ وتصديقٍ عُرِف (٢)

---

(١) يعيب (٢) اي ان هذا العلم يبحث عن الاعراض المختلفة التي تلحق المعلومات التصوّرية والتصديقية بحسب الذات كالكلية والجزئية لا بحسب الصفة الخارجية

حقيقة التصوُّر والتصديق

تَصَوُّرٌ إِدراك موضوعٍ بلا
حكمٍ وتصديقٌ مع الحكمِ تلا
وما الى تصوُّرٍ قد أدَّى
ندعوهُ قولاً شارحاً او حدَّا
وما الى التصديق أدَّى يُعرفُ
بحجَّةٍ وبالدليلِ يُوصفُ

الالفاظ ودلالتها

واللفظُ إمَّا مفردٌ وإمَّا مركَّبٌ ينقصُ او قد تمَّا
ومُفردٌ دلَّ على ما وافقه في وضعهِ قد دلَّ بالمطابقه[1]
او جزئهِ فذاك بالتضمنِ
او خارجٍ فبالتزامٍ بيِّنِ[2]

---

(١) اي ان المفرد الذي يدلُّ على ما وافقهُ في الوضع تكون دلالتهُ عليهِ بالمطابقة (٢) اي او دلَّ على جزءهِ فدلالتهُ بالتضمُّن او على خارجٍ عنهُ فبالالتزام

الجزئي والكلي

وما نفى الشركة فالجزئي كخالدٍ وغيره الكلي

ومنهُ جنسٌ ثمّ نوعٌ فصلهُ

وذو الخصوصِ والعروضِ مثلهُ[1]

احكام المركبات

وناقص المركباتِ بين ذي

قيدٍ وغيرهِ كزارنا الذي[2]

وذو التمامِ ما كفى اذ يذكرُ

فلا يرودُ غيرهُ ينتظرُ

وخبرٌ نائلُ صدقٍ وكذِب

لذاتهِ والغير انشاءٌ حسِب

---

(١) اي ومن الكلي الجنس وما يليهِ . وذو الخصوص والعروض كناية عن الخاصة والعرض العام (٢) اي ان المركب الناقص يتردد بين المركب التقييدي كالحيوان الناطق وغير التقييدي كما في المثال فانهُ ناقص لا يتمُّ معناهُ حتى تذكر الصلة

القضية وانواعها

ومن مفيد الخَبَرِ القضيّه حمليّة التركيب او شرطيّه [١]

واوّل الحمليّة الموضوع مع محمولها التاليهِ مربوطًا يقع

فان يكن جزئيًّا فبالشخصيّه توصَفُ او كلًّا فبالكليّه [٢]

وتلك مع تعيينهِ في الامثله محصورٌ ودون ذاك مهمَله

واوّل الشرطيّة المُقدَّمُ وبعدهُ التالي الذي يتمّمُ

وَهيَ تكونُ تارةً متّصلَه في حكمها وتارةً منفصله

وذاتُ الانفصال تارةً ترِد

مانعةَ الخلوّ من حكمٍ قُصِد

وتارةً مانعةً للجمعِ

وتارةً يعمُّ حكم المنعِ [٣]

---

(١) اي ومن الكلام الخبري المفيد وهو المركب التام القضية الى اخرهِ (٢) اي فان كان الموضوع جزئيًّا نحو زيدٌ كاتبٌ قيل القضية شخصية (٣) اي وتارةً يكون المنع شاملاً للخلوّ والجمع فتكون مانعةً لهما جميعًا

تناقض القضية وعكسها

وفي تناقض القضايا يجب
صدقٌ لاحداها واخرى تكذبُ
والعكس في وضعٍ وحملٍ مع بقا
صدقٍ وكيفٍ مثلَ طردٍ سبقا (١)

القياس واجزاؤهُ

يُبنَى القياسُ من قضاياه يلزمُ
قولٌ لها عنها متى تُسَلَّمُ (٢)
وهيَ لهُ مقدماتٌ تسبقُ
وهوَ لها نتيجةٌ تلتحقُ (٣)
وقيل للموضوع حدٌّ اصغرُ
منهُ وللمحمول حدٌّ اكبرُ

---

(١) المراد بالكيف الايجاب والسلب . والطرد نقيض العكس . اي مع بقاء القضية في الصدق والايجاب والسلب كما كانت (٢) اي ان هذا القول يلزم عنها لذاتها بدون واسطة (٣) اي هي مقدماتٌ لذلك القول وهو نتيجةٌ لها

والحدُّ في المقدّمات كُرِّرا
يُعرَفُ بالاوسط في ما قُرِّرا[١]
وما بها الاصغر تُدعَى الصُّغرَى
وما بهـا الاكبر تُدعَى الكُبرَى
ونسبةُ الاوسطِ الذي صَحِب
من الحدود الشكلُ كيفما نُسِب[٢]
ولاقترانٍ في قضيّتيه قُل
ضربًا ولاتنسَ الشروطَ يارجُل[٣]

انواع القياس

من القياسِ ذو اقترانٍ وَهْوَ ما
يُنتِجُ بالفحوى كما تقدّما[٤]

(١) اي والحدُّ الذي وقع مكررًا في المقدمات يقال له الحد الاوسط (٢) اي كيفما كانت نسبتهُ موضوعًا او محمولاً (٣) اي وقُل ضربًا لاقتران القضيتين اللتين فيهما الحد الاوسط وهما الصغرى والكبرى. والمراد بالشروط شروط الاشكال وضروبها كما مرّ في شرح الرسالة (٤) اي ينتج بالمعنى الذي تقتضيه

وما يبينُ نتيجةُ المراءِي

اوضدَّهُ وذاك ذو اَستثناء[1]

. ومنهُ ذو البرهانِ وَهْوَ ما انعقَد

من اليقينيَّات وَهوَ المُعتمَد

والجَدَليُّ وَهْوَ ما تاَلَّفا

ممَّا بهِ سلَّم خصمٌ وكَفَى[2]

كذا الخَطابيُّ الذي يُركَّبُ

من حُجَجٍ تُرهِبُ او تُرغِّبُ

وهكذا الشِّعريُّ مما يفعلُ

في النفس تأثيرًا بما يُخيَّلُ[3]

المقدَّمات كما في قولك زيدٌ كاتبٌ وكل كاتبٍ قارئٌ ينتج ان زيدًا قارئٌ. (١) اي ومنهُ ما تُذكر فيهِ النتيجة او نقيضها صريحًا فيظهر كلٌّ منها للعيان. (٢) اي انهُ يُكتفَى فيهِ بتسليم الخصم لتلك الحجة ولو لم تكن صحيحة مسلَّمة في نفسها (٣) اي مركبًا ما يفعل تاثيرًا في النفس من بسطٍ او قبضٍ بواسطة ما يخيله لها

ثم المُغالَطيُّ وهو المُوهِمُ　من كاذبٍ كصادقٍ يلتئمُ[1]

ملحقات القياس

وألحقوا ما ركّبوهُ من حُجج　تُنتج ما مع حجّةٍ اخرى نتج[2]

من ذاك ذو الخَلف الذي يُثبِتُ ما
تبغي بابطالِ نقيضٍ لَزِما
ومنهُ ما يُثبِتُ باستقراءِ
للكلِّ ما لاكثر الاجزاءِ
وهكذا التمثيل وهوَ ما حمَل
جزءًا على جزءٍ لتشريكٍ عدَل[3]
وههنا قد تمّتِ الابوابُ
فاعلَم وعلِّم ولكَ الثوابُ

---

(١) اي وهو الذي يحمل السامع على توهم خلاف الحق . وهو ينتظم من مقدماتٍ كاذبة شبيهة بالصادقة (٢) اي والحقوا بالقياس ما تألف من مقدماتٍ تنتج قولاً ينتج قولاً آخر مع مقدمةٍ اخرى وهو القياس الذي يدعونهُ بالمركب (٣) اي ساوى بينهما